تطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة النقدية الدولية وأن يعد نسخة مستكملة من تقريره عنها لتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، وأن يقدم معلومات مستكملة عما تقدمت به في السنوات الأخيرة حكومات وأشخاص بارزون ومنظمات من مقترحات لعقد مؤتمر دولي بشأن القضايا النقدية .

الجلسة العامة ٨٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٨٨/٤٣ ـ تقرير مجلس التجارة والتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د ـ ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ، بصيغته المعدلة[٢٦] ، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وإلى الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر في دورته السابعة المعقودة في جنيف في الفترة من ٩ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧[٢٧] ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٧٥/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

وإذ تلاحظ أن « تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٨ »[٢٨] ، قد أسهم إسهاما بناء في نظر مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الخامسة والثلاثين في الترابط بين مشاكل التجارة وتمويل التنمية والنظام النقدي الدولي ، وكذلك في نظر المجلس في مشاكل الديون والتنمية لدى البلدان النامية ،

١ ـ **تحيط علما** بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الرابعة والثلاثين[٢٩] ، والجزء الأول من دورته الخامسة والثلاثين[٣٠] ؛

٢ ـ **ترحب** باستعراض تنفيذ المبادىء التوجيهية الواردة في مرفق قرار المجلس ٢٢١ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[٣١] الذي أجراه المجلس في دورته الخامسة والثلاثين ،

وتحث الحكومات المعنية على تنفيذ الأحكام الواردة في قرار المجلس ٣٥٨ (د ـ ٣٥) المؤرخ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨[٣٢] تنفيذا كاملا ؛

٣ ـ **تحث** جميع الحكومات ، مع مراعاة مساهماتها المعينة ، بما يتكافأ مع أهميتها الاقتصادية ، والتزاماتها كما تتجسد في الوثيقة الختامية[٢٧] ، على تنفيذ السياسات والتدابير المتفق عليها في تلك الوثيقة تنفيذاً كاملاً وعاجلاً ، من خلال مواصلة العمل منفردة ومجتمعة ، وفي المنظمات الدولية المختصة ، سعياً إلى تحقيق هدف تنشيط التنمية والنمو والتجارة الدولية ؛

٤ ـ **تطلب** إلى المجلس أن يبقي ، وفقاً لولايته ، تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية قيد الاستعراض ؛

٥ ـ **ترحب** بمساهمة المجلس في المناقشات الحكومية الدولية بشأن ترابط القضايا والسياسات الاقتصادية ، ولاسيما في مجالات التجارة والنقد والمالية والديون والسلع الأساسية والتنمية باعتبارها مجالات مترابطة ، وتلاحظ الجهود التي تبذل حالياً من أجل تعزيز نتيجة مناقشات المجلس بشأن الترابط ، وتعزيز الروابط الموضوعية مع المناقشات الأخرى المتعلقة بمسائل ذات صلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المنظمات ؛

٦ ـ **تؤكد** أهمية استجابة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بصورة إيجابية لمصالح وشواغل جميع الأطراف المشتركة فيها ، كما تحددت في أهدافها ، وتعزيزها للنمو والتنمية ، ولاسيما في البلدان النامية ؛

٧ ـ **تدعو** المجلس إلى أن يواصل متابعته عن كثب للتطورات والقضايا في جولة أوروغواي التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة ؛

٨ ـ **تلاحظ** أنه طُلب إلى المجلس إجراء استعراض ودراسة متعمقة للتطورات في نظام التجارة الدولية ، وأن يوسعه عند القيام بذلك ، ومع احترام مبدأي معاملة الدولة الأكثر رعاية وعدم التمييز ، أن يتقدم بتوصيات بشأن المبادىء والسياسات المتعلقة بالتجارة الدولية وأن يقدم اقتراحات بشأن تعزيز وتحسين نظام التجارة ، بغية إضفاء طابع أكثر شمولاً وديناميةً عليه ، وجعله أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية وأكثر دعماً لتعجيل النمو الاقتصادي والتنمية ، لاسيما في البلدان النامية ؛

٩ ـ **تلاحظ أيضاً** السريان الوشيك للاتفاق المنشىء للصندوق المشترك للسلع الأساسية[٣٣] ، وتدعو الدول التي صدقت على الاتفاق إلى أن تقوم ، بدعم نشط من أمانة مؤتمر

---

(٢٦) انظر القرارات ٢٩٠٤ (د ـ ٢٧) ، و ٢/٣١ ألف وباء ، ٣/٣٤ .

(٢٧) انظر : TD/350 .

(٢٨) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.88.II.D.8 والتصويب .

(٢٩) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ١٥** (A/43/15) ، المجلد الأول .

(٣٠) المرجع نفسه ، المجلد الثاني .

(٣١) المرجع نفسه ، **الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥** (A/35/15) ، المجلد الثاني ، المرفق الأول .

(٣٢) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/43/15) ، المجلد الثاني ، الفرع الثاني ـ ألف .

(٣٣) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.II.D.8 .

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، باتخاذ الاجراءات الضرورية من أجل بدء تشغيل الصندوق المشترك في تاريخ مبكر بوصفه أداة هامة ومفيدة للتعاون الدولي في مجال السلع الأساسية :

١٠ ـ **تحيط علماً** بمقرر المجلس ٣٥٦ (د ـ ٣٤) المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٨ الذي يتضمن النتائج المتفق عليها بشأن العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وتحث المجلس على أن يواصل العمل على وضع تفاصيل برنامج لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وبصفة خاصة تجارة الشرق مع الجنوب ، وتطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يلتمس ، في مساوراته المشار إليها في الفقرة ١٠٥ (٢٧) من الوثيقة الختامية ، طرقاً ووسائل لتوسيع وتعزيز العلاقات التجارية فيما بين النظم ، ولاسيما تجارة الشرق مع الجنوب ؛

١١ ـ **تدعو** المجلس إلى أن يسهم بفعالية في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع بالتعاون الوثيق مع اللجنة الجامعة المخصصة لاعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع .

الجلسة العامة ٨٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٨٩/٤٣ ـ تدابير محددة لصالح البلدان الجزرية النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والواردين في قراريها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى قراريها ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تكرر الدعوة إلى اتخاذ إجراء محدد لصالح البلدان الجزرية النامية ، الواردة في قرارها ١٦٣/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وكذلك في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د ـ ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦[٣٤] ، و ١١١ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩[٣٥] ، و ١٣٨ (د ـ ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣[٣٦] ، وكذلك في مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٣٣/٨٦ المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية[٣٧] ،

وإذ تسلم بأنه بالاضافة إلى المشاكل العامة التي تواجهها البلدان النامية ، تعاني البلدان الجزرية النامية أيضاً من معوقات ناجمة عن تفاعل عوامل مثل صغر حجمها ، ومواقعها النائية ، وتشتتها الجغرافي ، وشدة تأثرها بالكوارث الطبيعية ، وضعف نظمها الايكولوجية ، وتقييدات في مجالي النقل والاتصالات ، وبُعدها الشديد عن مراكز الأسواق ، وشدة محدودية أسواقها الداخلية ، وافتقارها إلى الموارد الطبيعية ، وضعف قدرتها التكنولوجية المحلية ، وحدّة مشكلة حصولها على إمدادات المياه العذبة ، واعتمادها الشديد على الواردات وعلى عدد قليل من السلع الأساسية ، ونفاذ مواردها غير المتجددة ، والهجرة منها ، وخاصة هجرة العاملين ذوي المهارات الرفيعة المستوى ، ونقص الموظفين الإداريين لديها ، وفداحة أعبائها المالية ،

وإذ تسلم أيضاً بأن العديد من العوامل المذكورة أعلاه تظهر معاً في البلدان الجزرية النامية ، مما يجعل هذه البلدان ضعيفة وتابعة اقتصادياً واجتماعياً ، ولاسيما في البلدان الصغيرة منها و/أو المستنة جغرافياً ،

١ ـ **تؤكد من جديد** قرارها ١٦٣/٤١ وغيره من قرارات الجمعية العامة وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ذات الصلة ، وتطالب بتنفيذها الفوري والفعّال ؛

٢ ـ **تعرب عن تقديرها** للدول وللمؤسسات والهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها التي لبّت الاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية ؛

٣ ـ **ترحب** بمبادرة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتمثلة في الدعوة إلى عقد اجتماع فريق الخبراء

---

(٣٤) انظر : **أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة** ، المجلد الأول ، **التقرير والمرفقات** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 76. II. D. 10 والتصويب) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٣٥) المرجع نفسه ، **الدورة الخامسة** ، المجلد الأول ، **التقرير والمرفقات** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 79. II. D. 14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٣٦) المرجع نفسه ، **الدورة السادسة** ، المجلد الأول ، **التقرير والمرفقات** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 83. II. D. 6) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٣٧) انظر : **الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٦** ، **الملحق رقم ٩** والتصويب (E/1986/29 و Corr. 1) ، المرفق الأول .